الأمم المتحدة S/PV.7266

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٦٦**

الثلاثاء، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي-آه
	رواندا	السيد ندوهونغرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1453585 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم في سياق حالة عدم الاستقرار المتزايدة في المنطقة، إذ تحدث تطورات على أرض الواقع بوتيرة مثيرة للقلق. وأعتزم الإشارة باقتضاب إلى الأوضاع في سوريا ولبنان، قبل أن أركز على المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص، على غزة.

أود بداية أن أسجل في محضر الجلسة تقدير الأمين العام لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى مكافحة الإرهاب، ووقف ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة. كما أود أن أشدد على أن التدابير الرامية إلى مكافحة داعش ينبغي أن تقترن باتخاذ تدابير سياسية لإنهاء العنف المروع في سوريا وتسوية النزاع السوري. وقد اختتم المبعوث الخاص دي ميستورا للتو أول زيارة له إلى دمشق بحثا عن فرص جديدة.

وكما يعرف أعضاء المجلس من آخر المستجدات المقدمة من عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإن الحالة في الجولان لا تزال غير مستقرة. وستقدم إدارة عمليات حفظ السلام إحاطة إعلامية إلى المجلس غدا بشأن آخر التطورات والخطوات المتخذة.

لقد استعادت القوات المسلحة اللبنانية السيطرة على البلدة الحدودية عرسال من أيدي المقاتلين القادمين من سوريا، بمن فيهم المنتمون لداعش وجبهة النصرة، ولكن الجهود الرامية إلى إطلاق سراح ٢٧ رهينة من أفراد القوات المسلحة اللبنانية لا تزال مستمرة. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لضمان التهدئة، واحتواء أي رد فعل شعبي تجاه اللاجئين السوريين.

ومنذ ذلك الحين، استُعيد هدوء نسبي والتزم الطرفان بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني.

ونحث مرة أخرى القادة السياسيين في لبنان على انتخاب رئيس دون مزيد من التأخير. ونكرر التأكيد على التأييد الموحّد للمجتمع الدولي لأمن لبنان واستقراره في السياق الإقليمي المُتَغَّير، ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة الدعم الدولية للبنان.

أود أن أنتقل الآن إلى غزة. إن نزاع غزة هو مأساة إنسانية مروعة، وقد تسبب في خلل فادح في الثقة المزعزعة أصلا. ولئن كان وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصر صامدا إلى حد كبير منذ ٢٦ آب/أغسطس، فإنه لا يزال هشا بصورة مقلقة، حيث إنه لم تجر بعد معالجة الديناميات الكامنة.

زرت غزة خلال الأسبوع الماضي، وشهدت مستويات التدمير المذهلة حقا التي لحقت بالبنية التحتية والمستشفيات والمدارس. حيث تدمرت أحياء كبيرة دمارا تاما. ويقدر بأن ١٨ ٠٠٠ منزل قد دمرت أو لحقت بها أضرار كبيرة. وخسر

حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص منازلهم مما أدى إلى تشتت الأسر ويأسها. ولا يزال أكثر من ٦٥ ٠٠٠ مشرد فلسطيني يعيشون في ملاجئ تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وفي الوقت نفسه، لحق بـ ١١١ منشأة من منشآت الأونروا ضرر من نوع ما أثناء النزاع. ولقي ما يزيد عن ٢ ١٠٠ فلسطيني حتفهم. كان أغلبهم من المدنيين، بمن فيهم ٥٠٠ طفل، وحوالي ٢٥٠ إمرأة و ١١ موظفا من موظفي الوكالة. وجرح أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطيني. أما في الجانب الإسرائيلي، فقد قُتل ٦٦ من جنود قوات الدفاع الإسرائيلية وستة مدنيين، بمن فيهم طفل وأحد الرعايا الأجانب. وجُرح حوالي ١٣٠ مدنيا إسرائيليا وأكثر من ٤٥٠ جنديا.

وضربت إسرائيل أكثر من ٥ ٠٠٠ موقع في غزة؛ وتفيد التقارير بأن ٣٢ نفقا قد هُدمت، حيث إن ١٤ نفقا لها مداخل في إسرائيل. وأطلقت حماس والمقاتلون الفلسطينيون الآخرون ما يزيد على ٣ ٥٠٠ صاروخ على إسرائيل؛ واعتراض نظام القبة الحديدية الدفاعي ٧٠٠ صاروخ آخر.

ونؤكد مجددا اعتقاد الأمين العام القوي بأنه لا بد من بذل الجهود من أجل مساءلة مقترفي الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي من كلا الجانبين أثناء الأعمال العدائية. كما أود أن أشير إلى أن الأمين العام يعتزم إنشاء لجنة تحقيق لاستعراض عدد من الحوادث التي تضررت فيها مباني الأمم المتحدة والتحقيق في تلك الحوادث.

وبغض النظر عن الإدعاءات الجوفاء بالانتصار من هذا الجانب أو ذاك، أشعر من خلال تعاملي مع الطرفين أن هناك إدراكا بأن تجدد النزاع سيكون كارثة. وهذا يعني أنه يجب علينا تغيير الديناميات في غزة بصورة جذرية. وإذا لم نفعل ذلك، يمكن أن تتدهور الأوضاع في غزة، أو أن تتفجر مرة أخرى، مع احتمال نشوب جولة جديدة من العنف أكثر فتكا من سابقتها. ولئن كان انعدام الثقة خطرا، فإنني آمل أن تكون جميع الأطراف مستعدة للتفكير بشكل جديد في بعض السياسات المتمسك بها لفترة طويلة. وإذا حدث ذلك، فقد نتمكن معا من قطع الممر الضيق المتاح للخروج من المأزق الخطير الحالي. ما هو شكل هذا الممر؟

أولا، يجب توطيد الهدوء الهش بين إسرائيل وغزة في المفاوضات، برعاية مصر في القاهرة، التي نأمل أن تُستأنف في وقت قريب. واتفاق وقف إطلاق النار ينص فعلا على بنود لدخول المعونات الإنسانية والغوثية ومواد البناء وتوسيع منطقة الصيد إلى ستة أميال بحرية. ونأمل أن تكون أي ترتيبات أخرى واضحة إلى أقصى حد ممكن فيما يتعلق باستمرار وقف إطلاق إلى أجل غير مسمى ورفع الحصار، مع الأخذ في الاعتبار إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وأية توجيهات أخرى يمكن أن يعطيها مجلس الأمن.

ثانيا، تتطلب المسائل الإنسانية اهتماما فوريا. وتشمل الأولويات البالغة الأهمية توفير المأوى في حالات الطوارئ والطاقة والمياه،إذ أن عدم توفرها سيجعل من المستحيل إحراز تقدم في جميع القطاعات الأخرى. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة الفلسطينية والأمم المتحدة في ١٠ أيلول/سبتمبر، بدعوة الجهات المانحة الدولية إلى تقديم ٥٥٠ مليون دولار على شكل معونة لمساعدة مئات الآلاف من أهالي غزة الذين تضرروا من النزاع.

ثالثا، يجب إتاحة المجال الآن للتعمير والإنعاش في غزة، وفي الوقت نفسه معالجةُ الشواغل الأمنية المشروعة فيما يتعلق بالمواد ذات الاستخدام المزدوج معالجةً مجدية. وحكومتا إسرائيل وفلسطين تتفهمان، وأنا أعرب عن تقديري للمشاركة البناءة من كلا الجانبين في العمل على إيجاد حل بشأن هذه المسألة. وهذا الواقع أمر مفهوم أيضا في غزة.

وفي هذا الصدد، يسرني إبلاغ مجلس الأمن بأن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط التي قد توسط لإبرام اتفاق ثلاثي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، لإتاحة المجال للقيام بالعمل على النطاق المطلوب في القطاع، وإشراك القطاع الخاص في غزة، مع إيلاء الدور الريادي للسلطة الفلسطينية في جهود التعمير، وفي نفس الوقت توفير ضمانات أمنية من خلال عمليات رصد تقوم بها الأمم المتحدة بأن هذه المواد لن يتم تحويلها عن استخدامها المدني المحض. ولم يخل التوصل إلى اتفاق من تحديات. ونعتبره آلية مؤقتة، يجب تفعيلها وتنفيذها دون تأخير، وهو يشكل أيضا خطوة هامة لتحقيق الهدف المتمثل في رفع جميع ما تبقى من عمليات الإغلاق ورسالة أمل إلى شعب غزة. وسوف نحيط علما لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين، الأسبوع المقبل بالمزيد من التفاصيل، وإطلاعها على التقدم الذي أحرزناه. ونعتزم إعلام المجلس بانتظام.

وينبغي تيسير تنفيذ الاتفاق بسلامة السياق العام، وسنرحب بدعم مجلس الأمن وتوجيهه في هذا الصدد. وأشير أيضا إلى أننا سنحتاج إلى موارد كافية لأداء تلك المهام الإضافية، بجانب أي مهام أخرى قد تُطلب من الأمم المتحدة.

كما ستساعد الآلية المؤقتة أيضا على تعزيز ثقة الجهات المانحة في تنفيذ الاستثمار في البناء والإعمار على وجه السرعة، للأغراض المدنية المتوخاة حصرا. وهذا مهم ومناسب من حيث التوقيت، استباقا لمؤتمر إعادة إعمار غزة المقرر عقده في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الذي ستستضيفه مصر وتدعمه النرويج. وأعرب عن تقديري لإعلان إسرائيل بالأمس، قبل اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، المقرر عقده في ٢٢ أيلول/سبتمبر، عن موافقتها على ما يربو ما قيمته ١٠٥ مليون دولار من مشاريع الأمم المتحدة، التي قدمت قبل نشوب النزاع الأخير. وإنني أتطلع إلى موافقة إسرائيل على برنامج عمل تقدمه الأمم المتحدة قبل مؤتمر القاهرة.

وستتطلب إعادة البناء زيادات كبيرة في قدرة العبور إلى قطاع غزة للسماح باستيراد المواد اللازمة. وعلينا أيضا أن ننظر الآن في استئناف الصادرات والتجارة والروابط بين الضفة الغربية وغزة، وذلك أمر يمكن تيسيره إذا تمكنت السلطة الفلسطينية من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن نقاط العبور في غزة.

يقودني ذلك إلى نقطتي الرابعة. يجب تمكين حكومة التوافق الوطني الفلسطينية، الملتزمة التزاما كاملا بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس، ومساعدتها على تحمل مسؤولياتها الشرعية في غزة، والإشراف على إعادة الإعمار في قطاع غزة. كما يتعين معالجة مسألة الإصلاحين المدني والإداري على وجه السرعة، وتجاوز الحالة الراهنة بحكم الواقع لجهازين إداريين منفصلين، بغية ترشيد القطاع العام، وإنشاء كشف مرتبات موحد. وفي هذا الصدد، أعبر عن بالغ قلقي، إزاء استمرار عدم حل مشكلة عدم دفع رواتب الموظفين الذين عينتهم سلطات الأمر الواقع. والمشكلة بحاجة إلى اهتمام فوري، وينبغي ربطها بعملية الترشيد، إذا ما أريد للحالة أن تستقر. وكجزء من الجهود المتواصلة المبذولة في إطار المصالحة الفلسطينية، فإننا نعتقد أنه يجب أن يكون ثمة فهم واضح بأن السيطرة على قوات الأمن هو أمر يعود للسلطة الشرعية حصرا، وأن مسألة الحرب والسلم تعود إلى تلك السلطة، وليس للفصائل المحاربة، وبأنه في نهاية المطاف، يتعين أن تسيطر السلطة الشرعية على جميع الأفراد المسلحين والأصول والأسلحة.

أنا لا أقلل من شأن الصعوبات التي ما زالت قائمة فيما بين الفلسطينيين، ولكنني أنشط في حثهم على معالجة هذه المسائل أثناء الاجتماعات التي آمل أن تتم هذا الأسبوع.

كما تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية، مع الاعتماد على نطاق وجودنا الفريد في غزة وتوسيعه، حسب الاقتضاء، إذ تتصدى حكومة الوفاق الوطني للتحديات التي تواجهها هناك.

خامساً، بينما نركز على غزة، يجب أن نولي الضفة الغربية اهتماماً جديداً. إننا نلفت الانتباه بصورة منتظمة في هذه الإحاطات الإعلامية للتطورات على أرض الواقع، ويمكنني أن أقدّم مرة أخرى سرداً لإحصاءات هذا الشهر فيما يتعلق بالعنف والاشتباكات والاعتقالات وهدم المنازل. ومع ذلك، أود الإشارة على وجه الخصوص إلى إعلان إسرائيل لـ ١ ٠٠٠ أكر من منطقة بيت لحم على أنها ”أراضي دولة“ الأمر الذي يهدد بتمهيد الطريق لمزيد من النشاط الاستيطاني – وهذا غير قانوني بموجب القانون الدولي ويتعارض مع السعي إلى تحقيق الدولتين. بالإضافة إلى إعلان ما يقرب من ٢٥٠ أكراً من أراضي المحافظة نفسها ”أراضي للدولة“ في نيسان/أبريل ٢٠١٤، هذان أكبر إعلانين لـ ”أراضي الدولة“ منذ ثمانينات القرن الماضي.

تجلى التزام الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية بالتعايش والسلام من خلال مواصلة التنسيق الأمني في الضفة الغربية، على الرغم من التراع في غزة وزيادة حدة التوتر على أرض الواقع. ويجب علينا أيضاً ألا ننسى أن الأحداث في الضفة الغربية كانت جزءاً من التدهور السريع نحو الحرب الأخيرة. إن الإبقاء على الوضع الراهن في الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته معالجة أمر غزة مجدداً من شأنه أن يبعث بإشارة خاطئة تماماً. ويسرني أن إسرائيل أكدت أن ٥ ٠٠٠ فلسطيني آخرين من الضفة الغربية سيحصلون على رخص عمل في إسرائيل. ولكن الأعمال الإسرائيلية الإيجابية بشأن طائفة من المسائل، مثل تمكين الفلسطينيين، والسماح لهم بالتخطيط والبناء في المنطقة ”جيم“، ناهيك عن وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، من شأنها أن تبعث برسالة قوية.

وأخيراً، فإن جميع هذه الجهود يجب أن توضع في إطار عمل سياسي منقّح وموثوق به. ولن يكون هذا سهلاً. إن الثغرات من حيث المضمون وانعدام الثقة الواضح في الجولة الأخيرة من المفاوضات لم يتلاشيا؛ وإن يكن قد طرأ شيء ما فهو المزيد من التصلّب في المواقف. يذكّرنا الفلسطينيون بأن الاحتلال الذي طال أمده، فضلاً عن الحصار المطوّل، يولّدان اليأس، ولا سيما بالنظر إلى عدم وجود نهاية لعملية مبنية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وهو الأمر الذي سيكون محطّ تركيز الجهود الدبلوماسية للفلسطينيين في الفترة القادمة.

الإسرائيليون، من جانبهم، يشعرون بالفزع إزاء حفر الأنفاق وإطلاق الصواريخ من غزة وينظرون إلى سيطرة حماس بحكم الأمر الواقع على القطاع ببالغ القلق. وهذا أيضاً يعزز تركيزهم على الحاجة إلى ترتيبات أمنية في أي اتفاق سياسي مستقبلي للدولتين. وإذا رغب الطرفان في الخروج من الديناميات التي يبدو أنها تنذر بحدوث صراع أعمق وانعدام للثقة، وإذا كانا لا يزالان راغبين في الدولتين، فهنالك حاجةً ملحّة إلى فكر جديد – منهما، وربما من المجتمع الدولي أيضاً.

الأزمة في غزة هي أبعد ما تكون عن الانتهاء، والفرصة المتاحة لمعالجة الاحتياجات البالغة الأهمية وتحقيق استقرار الحالة فرصة ضئيلة. الدمار الذي أحدثته الجولة الأخيرة هذه من التراع ترك المدنيين من كلا الجانبين، مرة أخرى، يشعرون بالسخط والمرارة. ومع ذلك فإن الكارثة الأخيرة لم تعمل سوى على تعميق اعتماد هذين الشعبين، أحدهما على الآخر، وليس التخفيف منه. وإذا وقعا في شِباك جولة جديدة من العنف، فإنهما سيكونان أكثر تشابكا، ولكنهما أقل ثقة، في خضم آثارها اللاحقة التي ستكون مروعة بالتأكيد. نحن –

هم – كلنا يجب علينا أن نعمل جميعاً الآن ونحدد مساراً أكثر حكمة ومسؤولية.

يمكن للعناصر التي ذكرتها، كمجموعة متكاملة، أن تغيّر جذرياً الديناميات في غزة وتعيد بناء ثقة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء – في نفسهما، وفي أحدهما الآخر، وفي إمكانيات السلام والدولتين، على أساس إنهاء الاحتلال ووضع حد للصراع. وإذا تعذر ذلك، فإني أرى خطر حدوث تدهور سريع مجدداً.

وعندما أحذر من أن غزة قد تنخسف الأوضاع فيها، أو تتفجر مرة أخرى، أو يذهب نموذج الدولتين بلا رجعة، لا أعتقد أنني أطلق استغاثة كاذبة. وينبغي للمجلس ألا يقلل من المخاطر. وآمل أن تسنح الفرصة للمجلس لإبداء موقفه بوضوح. هذا من شأنه أن يكون خطوة من الثقة والالتزام والأمل جديرة بالترحيب في وقت تشتدّ حاجة الطرفين والعالم إليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.